مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (22) – العدد الرابع – أكتوبر 2021

انعكاسات الإصلاح السياسى على التمكين السياسى للمرأة المصرية فى الفترة من 2014-2020

The Respercussion of Political Reform on the Political Empowerment of Egyptian Women During 2014 - 2020

إعداد:

أ.م.د / سلوى السعيد فراج
أستاذ العلوم السياسية المساعد
ورئيس قسم العلوم السياسية
كلية التجارة بالاسماعيلية

د/ رشا عطوة عبدالحكيم
مدرس العلوم السياسية
كلية التجارة بالاسماعيلية

رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/

الملخص

تعد عناصر تمكين المرأة وتعزيز حقوقها ركائز أساسية لضمان نهضة المجتمعات الإنسانية ولتحقيق التنمية المستدامة ولقد تزايد دور المرأة فى بناء المجتمع، وشهدت السنوات الأخيرة فى مصر تقدماً ملحوظاً لتدعيم المرأة ، ويرجع ذلك إلى الإرادة السياسية المساندة والداعمة لقضايا المرأة، وترجمة الحقوق الدستورية إلى قوانين واستراتيجيات وبرامج تنفيذية تقدمت بها جهات حكومية وغير حكومية ، وتم خلق مساحة ومناخ مناسب لتضافر جهود كافة شرائح المجتمع من مؤسسات أكاديمية وتشريعية ودينية وذلك بالإضافة إلى العديد من الداعمين لتمكين النساء والفتيات على كافة الأصعدة . ولذا قامت الدولة المصرية بوضع استراتيجية وطنية لتمكين المرأة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وتوفير الحماية للمرأة. وتكمن أهمية تمكين المرأة سياسياً ومشاركتها فى المستويات المختلفة لصنع واتخاذ القرارفى أنها تتيح للمرأة التواجد بشكل فعال فى تخطيط السياسات العامة وتوجيهها بشكل يخدم ليس فقط المساواة بين الجنسين بل أيضاً المساواة بين جميع المواطنين والمواطنات ,إلى جانب قيام مصر بالتصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية الرامية لتعزيز مساهمة المرأة فى الحياة العامة والسياسية إلى جانب مشاركة مصر فى العديد من المؤتمرات الخاصة بذلك.

الكلمات الدالة :

الإصلاح السياسى، التمكين السياسى ، الانتخابات ، السلطة التنفيذية ، السلطة القضائية ، المحليات

Abstract

The elements of empowering women and promoting their rights are essential pillars to ensure the renaissance of human societies and to achieve sustainable development. The role of women in building society has increased. In the recent years, Egypt has witnessed remarkable progress in supporting women, and this is due to the political will to support women's issues and the translation of constitutional rights into laws, strategies and executive programs submitted by governmental and non-governmental agencies. A suitable space and atmosphere were created for the concerted efforts of all segments of society, including academic, legislative and religious institutions, in addition to many advocates of empowering women and girls at all levels. Therefore, the Egyptian state has developed a national strategy to empower women politically, economically and socially and provide protection for women. The importance of women's political empowerment and their participation in different levels of decision-making allows women to actively participate in planning and directing public policies in a way that serves not only gender equality, but also equality between all male and female citizens, in addition to Egypt's ratification of international treaties and conventions. The aim is to enhance the contribution of women in public and political life, in addition to Egypt's participation in many conferences related to this.

Key words: Political reform, political empowerment, elections, executive authority, judiciary, localities

المقدمة :

يُعد التمكين السياسى للمرأة أحد أهم الآليات الجوهرية فى مسار الإصلاح السياسى وفى الوقت الحالى قامت الدولة المصرية بتوجيه الدعم لتمكين المرأة سياسياً وذلك فى ظل الاهتمام المتزايد تجاة قضية دمج المرأة سياسياً ودورها في صنع واتخاذ القرارات السياسية.

ولقد قامت الدولة المصرية ببذل جهد من أجل تحسين وضع المرأة المصرية وذلك عن طريق اتخاذ عدد من الإجراءات التى تعمل على تمكينها في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقضاء على كافة مظاهر التمييز ضد المرأة ، وتتبنى الدولة المصرية سياسات تؤدى إلى تدعيم مكانتها وتشجيع المرأة على المشاركة السياسية بكافة أشكالها .

وتمكين المرأة في مجالات صنع القرار يرتكز على ضرورة تشجيع الدور القيادى للمرأة في جميع مؤسسات الدولة ومنع التمييز ضدها في تقلد المناصب القيادية .

المشكلة البحثية :

لقد قامت الدولة المصرية ببذل جهد لتطوير وضع المرأة المصرية وتفعيل مشاركتها وذلك بإنشاء مؤسسات خاصة لتمكينها سياسيا الى جانب تحقيق إصلاح تشريعي فيما يخص الأوضاع الخاصة بالمرأة ، حيث كان دستور 2014 والتعديلات الدستورية فى 2019 لهم دور فى التمكين السياسى للمرأة، وفضلا عن اتخاذ اجراءات أخرى بهدف تغيير القيم والمفاهيم الاجتماعية التى تؤثر بالسلب على المرأة ، وتزايد طموحات المرأة المصرية في المشاركة في الحياة السياسية ، إلا أنه على الرغم من كل هذه الجهود مازال نصيب المرأة داخل المؤسسات ليس بالقدر الطموح وذلك في ظل وجود مجموعة من التحديات التى تواجه المرأة في الحياة السياسية.

تساؤلات البحث :

التساؤل الرئيسي

إلى أى مدى ساهم الإصلاح السياسي في تمكين المرأة سياسيا؟

ويتفرع من التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية وهى :

أ. إلى أي مدى ساهمت الجهود الحكومية المبذولة في تمكين المرأة سياسيا ؟

ب. ما مدى مشاركة المرأة في السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية والمجالس المحلية ؟

ج. هل حصلت المرأة على فرص متكافئة في تقلد الوظائف العامة ؟

د. ما أثر تولى المرأة المصرية المناصب الحكومية العليا فى اتجاه دعم تمكينها سياسيا؟

ه. إلى أى مدى ساهم الوضع القانونى في تدعيم تمكين المرأة المصرية سياسيا ؟

أهداف البحث :

أما عن الأهداف التى تسعي الدراسة الى تحقيقها فيمكن تحديدها على النحو التالى :

- التعرف على الجهود المبذولة لتمكين المرأة سياسيا .
- معرفة واقع تمثيل المرأة في السلطة واتخاذ القرار.
- رصد مدى مشاركة المرأة في العملية السياسية.
- الوصول الى كيفية إزالة المعوقات التى تعوق تمكين المرأة سياسيا.
- تعزيزالإنجازات والإصلاحات والآليات التى تم إنجازها لتمكين المرأة سياسيا.

أهمية البحث :

أ – الأهمية العملية :

تهتم الدراسة بالمرأة وتمكينها سياسيا من خلال الإصلاح السياسي وذلك لأن المرأة نصف المجتمع ولا يمكن أن تقوم الديمقراطية بدون التمثيل العادل والذي يعد أحد دعائم الديمقراطية إلى جانب أن التمكين السياسي للمرأة هو الضمانة الاساسية لحكم ديمقراطي رشيد يقوم على المساواة .

ب– الأهمية العلمية :

هذا البحث يمس عنصر هام وحساس في المجتمع ألا وهو المرأة، حيث تعد المرأة نصف المجتمع وبالتالى فهي طرف مهم في عملية التنمية .

إلى جانب أن الدراسات التى تهتم بالتمكين السياسي للمرأة وانعكاسات الإصلاح السياسي على تمكين المرأة يعد ذو أهمية لدى الباحثين في حقل العلوم السياسية حيث أنها تبحث عن مداخل علمية تساهم في تقليل الفجوة بين نتائج تطبيق نصوص القوانين والاتفاقيات وبين الواقع الفعلى .

المنهج المستخدم :

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائى ويقوم هذا المنهج على تفصيل جزئيات الدراسة بطريقة شاملة وهو أن يتم دراسة الإجراءات والآليات التى اتخذتها الدولة المصرية لتمكين المرأة سياسيا ، ومن ثم يمكن تطبيقها على الدول الأخرى التى تريد تمكين المرأة سياسيا .

وبالاضافة الى المنهج الاستقرائى ، يتم الاعتماد على عدد من المداخل:

1– المدخل القانوني :

وذلك من خلال تحليل ودراسة أهم التشريعات التي وردت في دستور 2014 والتعديلات الواردة عليه في 2019 والتي تمكن المرأة سياسياً .

2- المدخل المقارن :

ويتم استخدام هذا المدخل في دراسة التمكين السياسي للمرأة المصرية في عهد السيد الرئيس عبدالفتاح السيسى ومقارنته بفترة الرئيس الأسبق محمد حسنى مبارك والرئيس السابق محمد مرسى.

3- مدخل تحليل النظم :

ويستند تحليل النظم لديفيد ايستون على أربعة محاور رئيسية :

أ. النظام : ومن خلاله يتم النظر إلي الحياة السياسية كنظام للسلوك .

ب. البيئة : تكون كمتغير يستطيع أن يوثر على مدخلات ومخرجات النظام السياسى .

ج. الاستجابة : وهى الاختلافات في الهياكل والعمليات داخل النظام .

د. ردود الفعل : وهي قدرة النظام علي الاستمرار فى مواجهة الضغوط وهي دالة علي وجود وطبيعة المعلومات والتأثيرات الأخرى التي تعود علي الجهود الفاعلة وصانعى القرار .

تقسيم البحث

يتم تقسيم البحث إلي ثلاث محاور:

المحور الاول : الإصلاح السياسى

المحور الثانى : التمكين السياسى للمرأة.

المحور الثالث : واقع التمكين السياسى للمرأة المصرية.

المحور الأول :

يعد الإصلاح السياسي هو حجر الأساس للإصلاح فى المجالات الاخري وذلك على اعتبار أنه يتعلق بالقرار السياسى الذي يحدد إجراءات وخطوات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والأهداف المنشودة من تلك الإصلاحات و سبل تحقيقها .

والإصلاح السياسى لتمكين المرأة سياسياً هو أن يتم تقديم التسهيلات وأن تتخذ الإجراءات السياسية والبرامج التي تدعم المرأة من أجل التغلب علي أشكال عدم المساواة ، مع ضمان الفرص المتكافئة للأفراد في استخدام موارد المجتمع وفى المشاركة السياسية بالخصوص والقدرة على العمل من أجل حقوقهم في المشاركة فى صنع القرارات .

وفي هذا الإطار سيتم تناول ذلك من خلال :

أولاً : تعريف الإصلاح السياسى .

ثانيا :المفاهيم المرتبطة بالإصلاح السياسى.

ثالثا : مجالات الإصلاح السياسى.

رابعا : الإجراءات القانونية والتشريعية للتمكين السياسة للمرأة المصرية.

أولاً : تعريف الإصلاح السياسى

يعد هذا المفهوم من المفاهيم الحديثة نسبياً ، حيث تخلو موسوعة العلوم الاجتماعية من وضع تعريف محدد لهذا المفهوم، وتتعدد تعريفات الإصلاح السياسى ومن بينها ما يلى :

يشير مفهوم الإصلاح لغوياً إلي إزالة الفساد والانتقال أو التغير من حال إلي حال أحسن.(المعجم الوسيط ، ،2004 ،ص83)

وتعريف الإصلاح فى اللغة الإنجليزية (reform) ويعنى العمل على تحسين الأوضاع .(شادية فتحى،2006،ص ص 505-506)

ويعرف قاموس "اكسفورد" الإصلاح على أنه " تغيير فى النظام والمؤسسات السياسية الى الأفضل وذلك عن طريق إجراء تعديلات عليها تجعلها تتطور نحو وضع أفضل ".(Oxford dictionary, 2008,p369)

ومفهوم الإصلاح السياسى طبقاً لوثيقة الأسكندرية التي انبثقت من مؤتمر "قضايا الإصلاح العربى الرؤية والتنفيذ" فإنه يعني جميع الخطوات المباشرة التى يقع عبء القيام بها علي عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدنى ومؤسسات القطاع الخاص وذلك للسير وبشكل ملموس فى طريق بناء النظم الديمقراطية. (وثيقة الأسكندرية، مارس 2004 ، ص 5)

ويرتكز هذا المفهوم علي ما يلي :

– مسئولية الإصلاح السياسى هى مسئولية مشتركة تقع على الحكومات وقوى المجتمع المدني والقطاع الخاص.

– أن الهدف من عملية الإصلاح السياسى هو السير فى طريق بناء نظم ديمقراطية ، لذا يعد أسلوب التدرج فى الإصلاح السياسي هو الأفضل .

– التدرج لا يعنى البطء أو التردد فى السير فى الاتجاه ،وإنما اتخاذ إجراءات واضحة وملموسة لتحقيق الاصلاح السياسى.(محمد سعد أبو عامود، يناير 2009،ص21)

تعريف آخر للإصلاح السياسى : يشير إلى التغير السياسي والتحول في الأبنية أو العمليات أو الأهداف التى تؤثر فى توزيع وممارسة القوى .(عيسي عبدالباقي ،2017، ص14)

والإصلاح عملية مجتمعية أي تخص الحاكمين والمحكومين معا،وترتبط بالقيم كما ترتبط بالمؤسسات.(يسرى العزباوى ، يناير 2009 .ص 141)

ويعد الإصلاح السياسى عملية تشريعية وسياسية واجتماعية وتهدف هذه العملية إلى إحداث تغيرات جوهرية على نمط السلوك السياسى فى الدولة من أجل رفع قوى المجتمع ومؤسسات الدولة للعمل بموجب القانون والدستور .(يوسف الخزاعلة ،2015،صص 188–189)

ومفهوم الإصلاح السياسى يتسم بأسلوب تدريجى حتى يستطيع مواكبة التحديات التي تواجه النظام السياسى، فهو يعد عملية مستمرة يلتزم صانع القرار بها لكى يحقق النتائج المرجوة . (باهى سمير،2018 ،ص 14)

فالإصلاح السياسى الذى يأتى بمبادرة من القائد ومن النخبة الحاكمة لابد أن يدفع نحو توسيع قاعدة المشاركة السياسية وخلق عناصر وفئات مستفيدة من عملية الإصلاح ، حتى يكتب له النجاح والاستمرار ، فكلما اتسعت المشاركة فى عملية الإصلاح زادت شرعية الإصلاحات وأصبح المواطنين لديهم القدرة على قبول هذه الاصلاحات .

ومن خلال هذة التعريفات نجد أن أهم مؤشرات الإصلاح السياسي تتمثل في :

- تطور المشاركة فى اتخاذ القرارات ويمكن قياس هذا التطور من خلال :
  - نسبة النساء اللاتي يشغلن مناصب قيادية .
  - نسبة من أدلوا بأصواتهن فى الانتخابات .
  - نسبة المقيدين في جداول الانتخابات إلي جملة من يحق لهم الانتخاب .
  - نسبة النساء فى المجالس النيابية القومية وفي المجالس الشعبية .
- الفصل بين السلطات وسيادة القانون ، وتداول السلطة بشكل رسمى .(أحمد محمد عبدربه ،2003 ،ص 641)
- توسيع نطاق الحريات السياسية.
- سيادة القانون، وتفعيل وسائل المحاسبة ومحاربة الفساد من خلال تعزيز مبدأى الشفافية والمساءلة .(عادل تركى القاضى،2015، ص 79)
- تقوية المجتمع المدني .

ثانياً : المفاهيم المرتبطة بالإصلاح السياسى :

يرتبط مفهوم الإصلاح السياسى بعدد من المفاهيم ويتداخل معها ، ومن أهم هذه المفاهيم ما يلى:

أ. مفهوم الديمقراطية

ب. مفهوم التحول الديمقراطى

أ- مفهوم الديمقراطية :

تعد الديمقراطية مذهب من المذاهب الفلسفية ،كما أنها نظام من أنظمة الحكم ، والهدف من الديمقراطية هو أن توفر الحكومات للأفراد كافة الضمانات لحريتهم الإنسانية ، ويمون المواطنين لديهم القدرة على ابداء الرأى.(كريم عبدالرازق ،2011 ، ص ص 9- 10)

ووفقاً للموسوعة البريطانية فالديمقراطية تعنى حكم الشعب ، وهذا المصطلح يتضمن ثلاث معانى وهى :

المعنى الأول : نوع من الحكومات يمارس فيه المواطنون اتخاذ القرارات السياسية ويعرف بالديمقراطية المباشرة،المعنى الثانى : نوع من الحكومات يمارس فيه المواطنون الحق نفسه ولكن من خلال ممثلين وتُسمى بالديمقراطية التمثيلية،والمعنى الثالث : شكل من الحكومة وتسمى بالديمقراطية الليبرالية .(The Encyclobedia Britanic, 2002, p304)

وتعرف الديمقراطية فى العديد من المفاهيم على أنها نظام يتم من خلاله انتخاب الحكومة بواسطة الشعب.(Oxford University Press, 2006, p 208), وتعرف أيضاً الديمقراطية بأنها نظام المشاركة الشعبية فى صنع القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تكفل للمواطنين تحقيق أمنهم وسعادتهم .(مشيرة محمد حسن العشرى ، ديسمبر 2016، ص 176)

وفى الديمقراطية يتم تحديد المعايير المتعلقة بصنع القرار.(Gerardol.Munck, ,2016, p) 12

ومن خلال جملة هذة التعريفات نجد أن التعريف الإجرائى للديمقراطية يتمثل فى :

- الحق فى حرية التعبير .
- تداول السلطة سلمياً ويتم الانتقال السلمى للسلطة بسهولة دون اللجوء إلى استخدام القوة .
- أسلوب اتخاذ القرار عن طريق الأغلبية .
- التنافسية وتضم انتخابات حرة وعادلة .

والديمقراطية تقوم على مبادئ العدل والمساواة وتكافؤ الفرص والمشاركة فى الشأن العام. (كريم عبدالرازق،2011، ص ص 9-10)

ولذا فالديمقراطية ليست شكلاً بلا مضمون ، بمعنى أنها لا تتحقق بمجرد إصدار القوانين أو إقامة المؤسسات ولكن هى فى جوهرها نسق متكامل من الثقافة والقيم وتشكل نظام حياه متكامل يعطى للقوانين والمؤسسات مضموناً .

ب- **مفهوم التحول الديمقراطى**

نظراً للارتباط بين مفهومى التحول الديمقراطى والإصلاح السياسى ، سيتم إلقاء الضوء على التحول الديمقراطى .

حيث يشير لفظ التحول إلى التغيير أو الانتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى .(Geroge Sorenson, 1933, P3)

ويعد التحول الديمقراطى عملية يتم بمقتضاها ممارسة مبادئ الديمقراطية فى مؤسسات الدولة والمجتمع ،أى أنه عملية تمكين الأفراد لاكتساب السلطة من خلال التنافس الحر للحصول على أصوات الناخبين.

والتحول الديمقراطى هو نوع من أنواع الانتقال السياسى من حالة إلى أخرى ، ويتم ذلك من خلال صفوة المحتمع والقيادات العليا التى تساعد على تغيير الدستور والعمل على تبديل بنوده بما يتناسب مع النظام الديمقراطى الجديد ،الى جانب موافقة المواطنين على ذلك(مشيرة محمد حسن ، ديسمبر 2016، ص 177)

ومن هذة التعريفات نجد أن التحول الديمقراطى له مجموعة من المؤشرات تتمثل فى :

- توفير ضمانات حقوق الإنسان .
- احترام مبدأ التداول السلمى للسلطة .
- حرية ونزاهة العملية الانتخابية .
- حماية الحقوق المدنية والسياسية .
- التزام المحكومين بقواعد اللعبة السياسية بحيث يكون فى مقدورهم تغيير الحكومة بالوسائل السلمية على فترات منتظمة ، وذلك من خلال انتخابات دورية تنافسية .

ثالثا : مجالات الإصلاح السياسى :

- **الإصلاح الدستورى والتشريعى :**

يدور حول التعديل الدستورى وذلك من خلال تعديل المواد التى تتعارض مع متطلبات الديمقراطية إلى جانب تعديل لبعض مواد الدستور لزيادة تمكين المرأة سياسياً ، وأيضاً لابد أن يعكس الدستور المشاركة الشعبية فى الحكم وحق الشعب فى اختيارقياداته بالانتخاب الحر المباشر،إلى جانب توفير مساحة للمواطنين للتعبير عن أرائهم.(فوزي خليل غزال، يناير 2004، ص 125)

- **تفعيل الأداء الحزبى :**

وذلك لأن الأحزاب السياسية تلعب دوراً فى مسيرة الإصلاح السياسى ، ولأنه من الصعب إحداث التطوير والإصلاح السياسى دون وجود دور نشط للأحزاب السياسية، فهى لها دور فعال فى توعية المواطنين بأهمية الإصلاح السياسى .

– تطوير عملية صنع وتنفيذ السياسات العامة :

حيث أنها تترجم الأهداف على أرض الواقع ، وأن الإصلاح السياسى ينطوى فى جانب منه على تطوير هياكل وعمليات صنع وتنفيذ السياسات العامة، حتى تصبح ملائمة للواقع .

رابعا : الإجراءات القانونية والتشريعية للتمكين السياسى للمرأة المصرية:

أ– دستور 2014 :

لقد تضمن الدستور المصرى 2014 وضعية مميزة للمرأة ، حيث تضمن ما يقرب من 20 مادة تخص المرأة بشكل مباشر **وأهمها :**

– الدولة تعمل على إتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسباً فى المجالس النيابية على النحو الذى يحدده القانون.(المادة 11)

– الدولة تكفل تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة فى جميع الحقوق السياسية والاقتصادية والمدنية والثقافية والاجتماعية وفقاً لأحكام الدستور .

– تلتزم الدولة بحماية المرأة من جميع أشكال العنف ، وتكفل تمكينها من التوفيق بين واجباتها فى الأسرة ومتطلبات العمل .

– تخصيص ربع عدد مقاعد المجالس المحلية للمرأة وربع آخر للشباب .

– تستفيد المرأة من كامل مواد الدستور باعتبارها مواطن كامل المواطنة .

– أكد الدستور على حق تولى المرأة وظائف الإدارة العليا والتعيين فى الوظائف القضائية دون تمييز .

ب– التعديلات الدستورية 2019:

جاءت التعديلات الدستورية الأخيرة لتبرز دور المرأة في التنمية والتقدم ، ونصت المادة (102) من التعديلات على أن يشكل مجلس النواب من عدد لا يقل عن 450 عضواً يُنتخبون بالاقتراع السري المباشر ويتم تخصيص ما لايقل عن ربع المقاعد للمرأة بنسبة 25% من عدد أعضاء البرلمان .

وذلك إلي جانب إقرار السيد الرئيس عبدالفتاح السيسى عام 2017عام المرأة ، واستراتيجية المرأة 2030 إلي جانب مساندة الخطاب السياسى للمرأة في كافة المجالات.

المحور الثاني :

التمكين السياسى للمرأة :

لقد بدأ الاهتمام بالتمكين السياسى للمرأة وقضاياها منذ مؤتمر كوبنهاجن ببيروني (العاصمة الكينية) حيث أنه خلال هذا المؤتمر تم طرح مسألة ضعف وتدني مشاركة المرأة في المجال السياسى ،وفى هذا الإطار سيتم تناول ذلك من خلال :

أولا : مفهوم التمكين السياسى

ثانيا : آليات التمكين السياسى للمرأة

ثالثا : معوقات وتحديات التمكين السياسى للمرأة

أولا : مفهوم التمكين السياسى

يعد التمكين مفهوم حديث ظهر فى نهاية تسعينيات القرن العشرين ويعد من أكثر المفاهيم ارتباطاً بالمرأة ، وبالتالي فهو يسعى إلي القضاء على كافة مظاهر التمييز ضد المرأة .

1- **التمكين لغة :** هو مصدر للفعل (مكن) ، والمكان عند أهل اللغة هو الموضع الحاوى للشيء. (أبوالقاسم الحسن بن محمد ، ب .د، ص 471) ،ويعنى أيضا التقوية والتعزيز أو القدرة، وتمكن من الشئ قدر عليه أو ظفر به.

ويعرف قاموس أكسفورد (**oxford Dictionary**)التمكين بأنه مصدر الفعل (EMPOWER) أي يمنح السلطة أوالقوة أو القدرة لأداء عمل ما . (The conise Oxford Dictionary Of Current English, 1992,p35)

وعرفه قاموس (LONGMAN) علي أنه إعطاء شخص ما مزيد من التحكم فى حياته والسيطرة على أمور حياته وإعطاءه الحقوق التشريعية والقدرة لعمل شئ ما . (Longman Dictionary of contemporary English1995 ,p301)

وعرف (**BREEND DUBOIS**) التمكين على أنه عملية لتزويد الأفراد والجماعات بالمهارات أو القدرات السياسية ليكونوا أفراد أو جماعات تستطيع تحسين الأداء فى المجتمع . (Bernda, Dubois and Miley, Karla Krogsrud, 2007,p23)

والتمكين كاستراتيجية يعني القدرة علي العمل وذلك لإعطاء قوة للمحتاجين أو الجماعات المستضعفة لكى يقرروا مصيرهم بأنفسهم وذلك من خلال المشاركة فى اتخاذ القرار.(نجوي فيصل، 2014، ص 2812)

و**التمكين إصطلاحاً :** يعني رفع الوعي والمقدرات والتفهم .

لذا فالتمكين هو العملية التى تصبح من خلالها المرأة واعية بالطريقة التى تؤثر بها علاقات القوة فى حياتها ، وبذلك فهى تكتسب الثقة بالنفس والقدرة على التصدى للصعوبات والمشكلات، وذلك من خلال مجموعة من الخطط والبرامج التى تزيد من قدرتها ومن الفرص المتاحة لها .

2: تعريف مفهوم التمكين السياسى :

يعرف التمكين السياسى وفقاً لتقرير التنمية الإنسانية لعام 2002م : على أنه تعبير لوصول المرأة إلي مراكز صنع القرار والمراكز التى تؤثر فى صنع ووضع السياسات ، فالمؤسسات البرلمانية حتى وإن كانت من أهم الأجهزة المشاركة فى صناعة القرارات ورسم سياسات الدول ، إلا أنها ليست الوحيدة المنفردة فى صنع القرار، وهناك مؤسسات آخرى تؤدي دوراً مهما فى صنع القرارات وتؤثر فيها ، فلابد أن يكون للمرأة دورا فيها.(تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002،2002. ص ص 17– 19)

والتمكين السياسى عملية مركبة تحتاج إلي تبنى إجراءات وسياسات وهياكل مؤسسية وقانونية وذلك من أجل التغلب على كافة أشكال عدم التمييز وضمان الفرص المتكافئة للأفراد فى استخدام موارد المجتمع، وفى المشاركة السياسية .(أروزال يوسف ،2016، ص ص29– 34)

ويعرف التمكين السياسى أيضا على أنه عملية لزيادة قدرة المرأة ، مما يؤدي إلي مزيد من الاختيار والوكالة والمشاركة فى صنع القرار المجتمعى . (Asked sandstorm, February 2017.p4)

ويرتبط مفهوم التمكين السياسى ارتباطاً وثيقاً بتحقيق المرأة لذاتها على أرض الواقع ، وذلك من خلال تعزيز قدرتها على المشاركة السياسية(أماني الطويل،2010 .ص ص 59– 63) ، والدفع للمشاركة الفعالة للمرأة فى دوائر صنع القرار وذلك عن طريق توسيع نطاق الفرص والبدائل المتاحة.(أحمد فاروق ، 2010،ص ص 159– 161)

ولذا فالتمكين السياسى هو عملية إصلاح تمكن المرأة من تحديد جوانب قوتها ومهاراتها لتغيير أوضاعها . (Staffan I , Lindberg2004.p28)

ويكمن جوهر تمكين المرأة فى قدرتها على التحكم بمصير بلادها ، وهذا يعني أن تمكين المرأة يجب أن يتم من خلال قدرة المرأة على استخدام هذه الحقوق والقدرات وذلك من خلال فرص القيادة والمشاركة فى المؤسسات السياسية (غادة محمد أحمد،2017.ص 145) ، إلى جانب التأثير على الخطط والبرامج السياسية سواء أكان ذلك على المستوى المحلى أو القومى ،وذلك إلى جانب المشاركة فى صنع القرار الديمقراطى . (Anderson , Stephen , others, 2004.p82)

ويكون تعزيز المرأة لقدراتها فى المشاركة فى الحياة السياسية عن طريق الاشتراك فى الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والتمثيل البرلمانى ، ويكون ذلك وفقاً لتبني تشريعات دستورية وقانونية تضمن القضاء على كل ممارسات التمييز.(نيبال عز الدين ومحمود صافي، يناير2020،ص ص 198- 202)

ويتيح التمكين السياسى للمرأة الحق فى التصويت وانخراطها فى النظام السياسى بعد إمتلاكها للمعارضة السياسية . (Jaideep Sheoran, 2016.p136)

والتمكين السياسي يتم قياسه من خلال مجموعة من المؤشرات **أهمها :**

- مشاركة المرأة فى المجالس التشريعية علي المستويات المحلية والمركزيه.
- مشاركة المرأة في الأحزاب والنقابات والمنظمات غير الحكومية .
- زيادة نسبة النساء المدرجات فى القوائم الانتخابية وزيادة نسبة مساهمتهن فى التصويت .
- ضرورة ضمان فرص متساوية للمرأة كالرجل ومشاركتها الكاملة فى هياكل السلطة .
- المشاركة فى صياغة السياسات وتنفيذها.
- زيادة سنوات تمثيل النساء فى الحكم ومراكز صناعة القرار .(حنان عطا مشملاوي و نهيل إسماعيل سقف الحيط ، 2019، ص 53)
- تعزيز دور المرأة فى المواقع القيادية حتى تكون قادرة على إحداث تغيير.
- نسبة النساء فى المجالس المحلية ومراكز اتخاذ القرار .(إيمان قحطاني، 2016.ص 125)

ولقد اهتمت الأمم المتحدة بوضع عدد من المؤشرات الكمية والتى من خلالها يمكن قياس مدى تمكين المرأة فى المجتمعات المختلفة، ومن هذه المؤشرات ما يلى :

- اكتساب النساء مهارات ومقدرات تنظيمية لإنشاء مجموعات للمطالبة بحقوقهن .
- إتاحة فرص التعليم والتدريب غير التقليدية أمام النساء.
- مشاركة النساء فى المواقع القيادية.

وتتخذ عملية تمكين المرأة سياسيا بعدين : البعد الأول : يتم العمل على إزالة المعوقات (تشريعية – سياسية – اجتماعية –إدارية) التى تعرقل مشاركة النساء، البعد الثانى : تقديم التسهيلات واتخاذ الإجراءات السياسية والبرامج التى تدعم مشاركة المرأة وزيادة فرصها ، سواء أكان على صعيد تشكيل القدرات أو استخدام وتوظيف تلك القدرات .

3- المفاهيم المرتبطة بالتمكين السياسي:

أ- المشاركة السياسية:

تتعدد تعريفات المشاركة السياسية ومنها

- هي شكل من أشكال الممارسة السياسية تتعلق ببيئة النظام السياسي وآليات عملياتها المختلفة.

- وتعريف آخر: هي الأفعال القانونية من قبل المواطنين العاديين التي تهدف بشكل مباشر الى حدٍ ما الى التأثير على عملية اختيار الحكام . (joakim Ekman, Evik Aman,2012,p286)

والمشاركة السياسية هي انشغال المواطن بالمسائل السياسية داخل مجتمعه ، سواء أكان هذا الانشغال عن طريق التأييد أو الرفض أو التظاهر وكذلك المشاركة في كافة مجالات الحياه.

وتوجد ثلاث مستويات للمشاركة السياسية هي :

المستوى الأول : مشاركة منظمة في إطار مؤسسات أو تنظيمات قائمة تشكل حلقة الوصل بين المواطن والنظام السياسي .

المستوى الثاني : مشاركة مستقلة يقوم بها المواطن بصفة فردية .

المستوى الثالث : مشاركة ظرفية تتم في المناسبات وتضم غير النشطين .(رحو منصور و مرتضي مصطفي، اكتوبر 2019 ، ص 8)

ب- المساواة :

يعد الحق في المساواة هو حق لجميع البشر حيث يكفل له ان يكونوا على قدم المساواة،والمشاركة على أساس متساوٍمع الآخرين في أي جانب من جوانب الحياه ، وتعد المساواه في المعاملة هى إحدى جوانب المساواة .(WWW.equalrightstrust.org)

وحق الإنسان في المساواة هو أن يكون في مركز قانوني متعادل مع المركز القانوني الذي يكون فيه غيره، بحيث يتم التعامل معهما بنفس الطريقة ونفس الإجراءات ونفس القانون .(محمد يوسف علوان، 2013 ، ص 97)

4- التمكين السياسي للمرأه في الاتفاقيات الدولية :

نظراً لأهمية التمكين السياسي للمرأه ، فقد تناولتها العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية ، ففي المستوى الدولي تناول العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في الفقرات (أ , ب , جـــ) من المادة (25) "حيث يكون لكل مواطن دون أي وجه من وجوه التمييز الحقوق التالية :-

أ- أن يشارك في إدارة الشئون العامة

ب- أن ينتخب وينتخب في انتخابات حرة و نزيهة تجري دوريا بالاقتراع العام و علي قدم المساواة بين المواطنين ويكون التصويت سري .

ولقد قامت هيئة الأمم المتحدة بإصدار أجندة التنمية 2030 في 2017 و كانت تتضمن 17 هدف ، ومنها : تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات ، ويتضمن الهدف تحقيق ما يلي :

* كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة .
* تكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة علي قدم المساواة مع الرجل في جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية العامة .

ثانيا : آليات التمكين السياسي للمرأة :

1- بناء الوعي لدي المرأة :

يعد بناء الوعي لدي المرأة عملية أساسية تعمل في أساسها علي التغيير الجذري للمفاهيم الخاطئة عن دور المرأة وعن حقوقها ولدي المجتمع أيضا عن الأدوار المختلفة التي بإمكانها أن تمارسها وتتفوق فيها ، وإنه لا يمكن الحديث عن تمكين المرأة فيظل غياب الوعي لديها .

2- التأهيل والتدريب وبناء القدرات:

تعد هذه الخطوة تكميلية لبناء الوعي لدي المرأة ، حيث أن المرأة تقبل علي البرامج التدريبية بوعي و حماس .

3- بناء القاعدة المعرفية :

والمقصود بها هو وصول المرأة إلي مراكز صنع القرار والمراكز التي تؤثر في صنع القرار ووضع السياسات .

وتوجد مجموعة من الآليات المصرية لدفع المشاركة السياسية للمرأة :

أ- المجلس القومي للمرأة :

يعد المجلس القومي للمرأة هو الآلية الوطنية الأعلي والمتخصصة للنهوض بالمرأة في مصر ومنوط به وضع ومتابعة الخطط القومية للنهوض بالمرأة واقتراح السياسات في مجال تنمية المرأة و تمكينها من أداء دورها الأساسي في المجتمع و إدماج جهودها في برامج التنمية الشاملة .

ويعد التمكين السياسي أحد محاور عمل المجلس القومي للمرأة ، وذلك من خلال حصول المرأة علي حقها في المساواه الرسمية في المجال السياسي ومواقع صنع القرار و تهيئة المناخ العام لتولي المرأة المناصب العليا .

ولقد تم إنشاء وحدة الدعم السياسي للمرأة بالمجلس ، حيث أن هذه الوحدة تقوم بإعداد خطط و برامج التوعية و التأهيل السياسي ، إلي جانب قيام المجلس القومي للمرأة **بـــالآتي :**

– عقد المؤتمرات وورش العمل

– تثقيف المرأة الناخبة

– التواصل مع رؤساء الأحزاب والحركات النسائية وأمينات المرأة في الأحزاب السياسية وذلك من أجل بحث سبل التعاون في تمثيل المرأة بشكل مشرف في البرلمان .(عبدالمعطي أبوزيد و غادة حلمي،2020.ص ص 41– 43)

ولقد عقد المجلس القومي للمرأة برامج التأهيل السياسي وذلك لزيادة تمثيل المرأة في المجالس النيابية المختلفة وتعزيز أدائها فيها ، ومنها برنامج تأهيل سياسي للراغبات في الترشح لمجلس النواب وللمجلس المحلي ، وذلك بالإضافة إلي مساندة النائبات في ممارسة عملهن بتزويدهن بالمعارف التي تجعل مشاركتهن في التشريع والرقابة أكثر فاعلية .

وإلي جانب المجلس القومي للمرأة توجد اللجنة القومية للمرأة ومركز دعم القدرات السياسية للمرأة.

ب– البرامج التي تم إطلاقها لتمكين المرأه وزيادة مشاركتها:

يوجد عدد من البرامج التي أطلقت لتدعيم المرأه على المستوى المحلي لتصبح قائدة على المستوى الوطني ، ومن أمثلة ذلك برنامج [women in power (WIP)] الذي أطلقته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAIP) وهدفه فهم أفضل لبرامج التمكين السياسي للمرأه ،وتحسين التدابير الحالية للقيادة السياسية للمرأه وقد أنتج المشروع (WIP) استراتيجيات أفضل لتزويد النساء بالمهارات والخبرات والإرادة للتنافس على الوظائف العامة والعمل فيها ،وذلك إلى جانب تعزيز مهارات القيادة وصنع السياسات ومعالجة الحواجز الاجتماعية والثقافية العميقة التي تحول دون التمكين السياسي للمرأه ، وذلك من خلال التربية المدنية وتوعية الناخبين باستخدام وسائل الإعلام كخطوة للتغيير ومكافحة العنف ضد المرأة في السياسة .

ووضع مشروع (WIP) أيضاً أداه جديده لقياس التمكين السياسي للمرأة وهو نموذج قيادة الماس (DLM) وهو يضيف إلى التدابير الحالية للقيادة الساسية للمرأة التي يركز معظمها على النسبة المئوية للنساء في الهيئة التشريعية أو التنفيذية ، ولكن لا يلاحظ وجود اختلاف في تمثيل المرأة عبر القطاعات الحكومية ،ويعمل نموذج (DLM) على سد الفجوة في البيانات عن طريق قياس القيادة السياسية للمرأة أفقياً (القطاعات التشريعية والتنفيذية والقضائية والأمنية) وعمودياً (المناصب القيادية في المستويات العليا والمتوسطة والمنخفضة) لإنشاء نقاط القوة النسائية في الدولة . (Women in power summary reports USAIP, 2016)

جـ – الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030:

أطلق السيد رئيس الجمهورية / عبدالفتاح السيسى عام 2017 الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 ، والتي تهدف إلى أن تكون المرأة بحلول عام 2030 شريكاً أساسياً في استراتيجية التنمية المستدامة ، وذلك من خلال تمكين المرأة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وحماية المرأة من كافة أشكال العنف المادي والمعنوي ضدها ، إلى جانب العمل الجاد على تغيير ثقافة المجتمع نحو المرأة .

ولكي يتم تنفيذ استراتيجية تمكين المرأة المصرية ، لابد من وجود إطار مؤسسى قوي يعمل على التأكيد على تنفيذ الاستراتيجية وتقييم السياسات والبرامج التي سيتم تبنيها لتحقيق أهداف الاستراتيجية، ويكون ذلك من خلال:

***المجلس القومي للمرأة :**

حيث يقوم بدور تنسيقي بين الشركاء المنوط بهم تنفيذ الاستراتيجية، كما يقوم أيضاً بمتابعة وتقييم تنفيذ الاستراتيجية .

***مجلس المحافظين :**

يتم تخصيص اجتماع ربع سنوي لمجلس المحافظين لمتابعة تنفيذ جهود الاستراتيجية .

* **اللجنة الوزارية الدائمة :** تم تشكيلها برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية الوزراء المنوط بهم تنفيذ الاستراتيجية ، والمجلس القومي للمرأة ،وتجتمع هذه اللجنة كل ثلاثة شهور لبحث التقدم في تنفيذ الاستراتيجية .(WWW.unescwa.org)

ثالثاً : معوقات وتحديات التمكين السياسي للمرأة :

1- معوقات التمكين السياسي للمرأة :

- افتقار المرأة للحماس السياسي والاهتمام بالأمور السياسية ،حيث تفتقد المرأة وخصوصاً في الفئة العمرية (20-40 سنة) الحماس السياسي ،إلى جانب انتمائها إلى الطبقة المتوسطة أو الشريحة الدنيا المهتمة بالأعمال المنزلية ورعاية الأبناء،مما لا يترك لها مساحة للعمل السياسي.
- انخفاض الأداء البرلماني وعدم الاهتمام بمناقشة قضايا المرأة .
- ضعف الدعم الحزبي للمرأة ، حيث توجد فجوة بين النص القانوني والتطبيق للتشريعات المتعلقة بالمرأة ، حيث أن بعض الأحزاب السياسية تقوم بتهميش دور المرأة خصوصاً في مجال العمل السياسي مما يخلق لدى المرأة اتجاهات سلبية تجاه الحياة الساسية فيتزايد نفور

المرأة من العمل السياسي .(صندوق الأمم المتحدة الإئتماني للمرأة الإقليمي للدول العربية،2004، ص266)

– قلة الاهتمام الإعلامي بمساهمات المرأة ومكانتها.

2– تحديات التمكين السياسي للمرأة

– الأمية : حيث أنها ما زالت تشكل عائق يحول دون النهوض بأوضاع المرأة في المجتمع وتفهم حقوقها وأدوارها وواقعها وأهمية تأدية واجبتها على الشكل الأكمل .

– التأخر النسبي في خروج المرأة إلى معترك الحياة العامة ،أدى إلى ضعف قدراتها التنافسية خاصة في إطار اجتماعي لا يشجع على مشاركة الرجل للمرأة في تحمل أعباء الأسرة .

– ضعف القدرات الاقتصادية ، حيث أنه يمثل تحدياً هاماً يجعلها أقل اعتماداً على نفسها .

– العنف ضد المرأة : ويمثل العنف ضد المرأة أهم التحديات التي تواجه المرأة المصرية.

– التأثيرات السلبية للعادات والقيم المتراكمة التي أدت إلى عدم حصول المرأة على وضعها الذي تستحقه ،وقد تتأثر المرأة نفسها سلبياً بهذه العادات والقيم .

– الثقافة السائدة والنظرة السلبية لعمل المرأة بالسياسة .

المحور الثالث : واقع التمكين السياسي للمرأة المصرية

يتم دراسة واقع المرأة المصرية فى مواقع صنع واتخاذ القرار ، وذلك للتعرف على انعكاسات الإصلاح السياسى على تمكين المرأة المصرية سياسيا ، وهل توجد بعض المعوقات التى تعوق تمكينها سياسيا ، وكيفية إزالة هذه المعوقات ، وفى هذا الإطار ، سيتم تناول ذلك من خلال :

أولا : تمثيل المرأة فى البرلمان.

ثانيا : المرأة فى السلطة التنفيذية.

ثالثا : المرأة فى الهيئات القضائية.

رابعا : تمثيل المرأة فى المجالس المحلية.

خامسا : المرأة فى المناصب القيادية

سادسا : المرأة والاحزاب السياسية

أولاً : تمثيل المرأة في البرلمان

أ– المرأة في مجلس النواب :

يعد عدد النساء في البرلمان امراً مهماً ، حيث أن وجود مزيد من النائبات يعد أمراً هاماً للتأكيد على التنوع والشمولية من جانب،ومن جانب آخر ضمان للحصول على فرصة أكبرلسماع أصواتهن

فوقفاً للجدول رقم (1) يوضح عضوية النساء بالبرلمان المصري :

البرلمان	عضوية المرأة		النسبة	عدد الأعضاء	النظام الإنتخابي
	منتخب	معين			
1990	7	3	%2.2	454	فردي
1995	5	4	%2	454	فردي
2000	7	4	%2.4	452	فردي
2005	4	5	%2	442	فردي
2010	64	1	%12.7	512	فردي مع كوتا للمرأة
2012	9	2	%2.2	506	فردي وقوائم
2015	75 (56 مقعداً بالقوائم و19 مقعداً بالنظام الفردي)	14	%14.9	596	فردي مع كوتا للمرأة
2020	148 (142 مقعداً بنظام القائمة بنسبة 25% و6 مقاعد فردي)	14	%27	596	فردي وقوائم مغلقة

المصدر: إعداد البحث وفقاً لـــ(WWW.sis.gov.eg)

من خلال هذا الجدول يتضح ما يلي :

- أن معدلات مشاركة النساء في مجلس النواب أصبحت أعلى عندما تم تخصيص كوتا للنساء في مجلس 2010 و 2015 ولذا أسهمت آلية تخصيص المقاعد في زيادة أعداد النساء، وبذلك يعد التمييز الايجابى للمرأة ألية مهمة فى تمكينها سياسيا.
- حصلت المرأة في إنتخابات 2012 علي نسبة متدنية وخصوصاً إذا تم مقارنتها بالنسب الدولية 18.7% التي تبلغ متوسط نسبة تمثيل المرأة في برلمانات الديمقراطيات الأخري .

(أسماء محمد،2018 .ص 27)

- لقد عزز قانون الانتخابات وجود المرأة على قوائم الأحزاب في انتخابات 2015 ، فلقد بلغ عدد النساء المنتميات لأحزاب سياسية تحت قبة البرلمان 28 نائبة ينتمين إلي 10 أحزاب سياسية ، وذلك كما يوضحها الجدول رقم (2)

جدول رقم (2) توضيح تمثيل المرأة في برلمان 2015 وفقاً للإنتماء الحزبي :

اسم الحزب	عدد النائبات
مستقبل وطن	7 نائبات (جميعهم بنظام الفردي)
المصريين الأحرار	6 نائبات (2 بنظام الفردي و 4 بنظام القائمة)
حماة الوطن	5 نائبات (جميعهم بنظام القائمة)
المحافظين	3 نائبات (جميعهم بنظام القائمة)
المؤتمر	2 نائبات (أحداهما فردي والأخري بالقائمة)
الوفد الجديد	نائبة واحدة
السلام الديمقراطي	نائبة واحدة
مصر الحديثة	نائبة واحدة
الإصلاح والتنمية	نائبة واحدة
الديمقراطي الناصري	نائبة واحدة

المصدر : هالة السيد الهلالي , "تأثير الحراك الثوري علي التمكين السياسي للمرأة بعد ثورات الربيع العربي : دراسة حالة مصر وتونس"،جامعة أسيوط ،**مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**,العدد63, ديسمبر2017،ص 320.

– وتعد نسبة تمثيل المرأة في برلمان 2020 نسبة غير مسبوقة لتمثيل المرأة في مجلس النواب ، وهذه النسبة غير المسبوقة تعكس اهتمام القيادة السياسية بالمرأة وتشجيعها علي الانخراط في الحياة السياسية وذلك إيماناً بدورها القوي والفعال في المجتمع.

وبعد انتخابات 2020 تقدمت مصر 72 مركزاً عالمياً في نسبة تمثيل المرأة في مجلس النواب خلال 9 سنوات ، حيث أحتلت المركز 66 عام 2021 مقارنة بـــالمركز 138 عام 2012 وفقاً لهيئة الأمم المتحدة . ومن خلال نتائج انتخابات 2020 ،اتضح أن تمثيل المرأة في برلمان 2020 يزيد عن سابقه بسبة 30 % .

وبالمقارنة بنسب مشاركة المرأة في البرلمانات العربية،يوجد عدد من الدول العربية حقق تقدماً في هذا الشأن،علي سبيل المثال تونس وصلت نسبة مشاركة المرأة فيها 35.7% والسودان 30.5% والجزائر29.5% لتأتي بذلك مصر في المرتبة الرابعة وذلك بعد تطبيق المادة المستحدثة في التعديلات الدستورية وفي هذه الحالة نجد حدوث تقدم ملحوظ في تأثير التعديلات

الدستورية علي التمكين السياسي للمرأة وذلك لاحتلالها المرتبة الرابعة،بعدما احتلت الترتيب التاسع في السنوات الماضية.

ووفقاً لاستراتيجية تمكين المرأة 2030 كانت القيمة الحالية لنسبة تمثيل المرأة في البرلمان 25% والمستهدف في 2030 (35%) ، وتضطلع المرأة للحصول على هذه النسبة فى البرلمان القادم .

– يعد تواجد المرأة في البرلمان جوهريا حيث تستطيع أن تعبر عن المشاكل والقضايا التي تتعلق بهذا النوع الاجتماعي والتي تبحث عن حلول لدي صانع القرار .

ب – نسبة ترشح النساء بالانتخابات البرلمانية:-

يتم توضيح نسبة ترشح النساء بالانتخابات البرلمانية من خلال الشكل رقم (1)

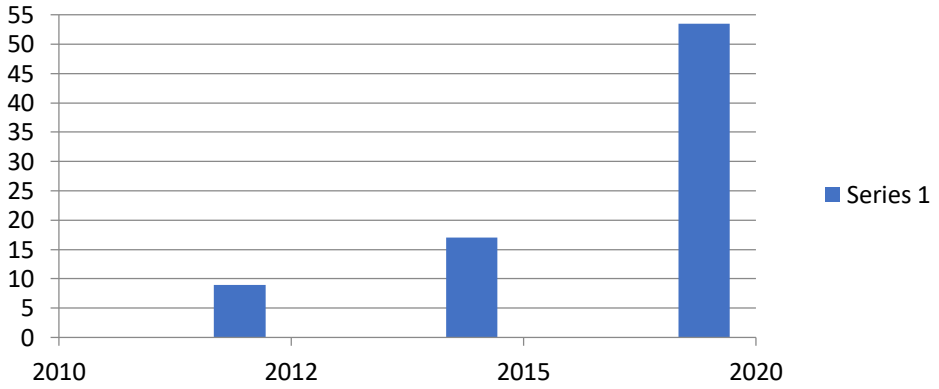

من خلال هذا الجدول يتضح أن نسبة ترشح النساء في الانتخابات البرلمانية تزايدت في إنتخابات 2020 ووصلت النسبة إلى 53.3% مما يعني ذلك أن المرأة بدأت تكون على دراية بأهمية مشاركتها السياسية ودورها في الحياة السياسية .

جـــ – المرأة في مجلس الشيوخ :

في انتخابات مجلس الشيوخ التي تم إجراءها في 2020 تواجدت أربعين نائبة منهن 20 نائبة من القوائم الانتخابية و20 من المعينات ويعني ذلك أن نسبة العضوات في مجلس الشيوخ تمثل 13.3% من إجمالي النواب، ومقارنة بانتخابات مجلس الشورى التي تم إجراءها في عام 2012 نجد أن المرأة حصلت على 12 مقعد 4 بالانتخاب و8 بالتعيين ، وبذلك كان تمثيل المرأة في ذلك المجلس 6.6% فقط .(WWW.sis.gov.eg)

ولذا نجد تقدم ملحوظ في تواجد المرأة في مجلس الشيوخ لعام 2020 ، كما وصلت المرأة في مجلس الشيوخ إلى منصب وكيل مجلس الشيوخ.

ثانياً : المرأة في السلطة التنفيذية :

يعد دور المرأة ومشاركتها فى السلطة التنفيذية أمر حيوى ، ولقد أثبتت الدراسات أن الحكومة التى تزداد نسبة مشاركة وتمثيل المرأة بها تزداد معدلات الديمقراطية بها ، والجدول التالى يوضح نسبة المرأة فى تولى الحكومات:

يوضح الجدول رقم (3) نسبة المرأة في تولي الحكومات

السنة / النسبة	2000-2001	2005-2006	2010-2011	2012-2013	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017	2017-2018	2018 حتى الآن
نسبة الوزيرات في الحكومات	%2.9	%3.8	%3.6	%2.8	%8.1	16.1 %	12.9 %	17.1 %	%25	%25

المصدر : اعداد الباحثين وفقاً للهيئة العامة للاستعلامات

من خلال هذا الجدول يتضح أن :

من فبراير 2014 وحتى سبتمبر 2015 في حكومة المهندس إبراهيم محلب وصل عدد الوزيرات 5 ولكن انخفض العدد في حكومة شريف إسماعيل إلى 4 وزيرات فقط ثم ارتفع ليصبح 6 وزيرات ثم ارتفع العدد في حكومة المهندس مصطفى مدبولي ليصل إلى 8 وزيرات، ووجود 8 وزيرات في الوزارة الحالية يعد ذلك أول مرة يصبح فيها ربع أعضاء الحكومة من السيدات .

وبعد تواجد 8 وزيرات في الحكومة الحالية ، أصبحت مصرتحتل المركز الثاني على منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في عدد الوزيرات في التشكيل الوزاري لعام 2021 ، حيث أن جميع الحقائب الوزارية التي تتولاها المرأة هي وزارات ذات ثقل وأهمية كبيرة في الدولة

وأيضاً وجود ربع أعضاء الحكومة من النساء يعكس التوجه لإتاحة الفرصة لتولي المرأة مناصب قيادية ، إلى جانب زيادة نسبة النساء اللاتي يشغلن منصب نائب الوزير من 17% في عام 2017 إلى 27% في عام 2018 .

ثالثاً : المرأة في الهيئات القضائية :

يظل تواجد المرأة في المحاكم الابتدائية هو الأعلى ،ولقد تم تعيين 26 قاضية جديدة في محاكم الدرجة الأولى و66 قاضية في المحاكم المصرية وتعيين 6 قاضيات نائبات لرئيس هيئة قضايا الدولة المصرية، وبلغ عدد القاضيات بالهيئة 430قاضية .

وكانت أول قاضية في محكمة الجنايات 2015 ،وتتواجد المرأة الآن في هيئة قضايا الدولة والنيابة الإدارية بنسبة 49% ، أما نسبة العاملين في السلك القضائي عموما من الإناث بلغت

حوالي 5. % وفي 2019 حصلت المستشارة فاطمة قنديل على لقب " أول قاضية تعتلي منصة الجنايات " .

وفي إطار تعزيز فرص المرأة لتولي المناصب القيادية في كافة الهيئات القضائية , نفذ المجلس القومي للمرأة (البرنامج القومي لتأهيل القاضيات المصريات) بالتعاون مع المركز القومي للدراسات القضائية بوزارة العدل وهيئة الأمم المتحدة للمساواه بين الجنسين وتمكين المرأة .

وعلى الرغم من تواجد المرأة في الهيئات القضائية إلا أن تواجدها ما زال ضعيفا ، ففي استراتيجية تمكين المرأة وصلت القيمة الحالية لنسبة الإناث في القضاء إلى 5. % والمستهدف في 2030 إلى 25% .

رابعاً : تمكين المرأة في المجالس المحلية

تعتبرالمجالس المحلية البداية الرئيسية لدخول المرأة للحياة السياسية ، وتواجد المرأة فى المجالس المحلية يكون له دور مهم ، حيث أن المرأة هى أكثر اهتماما بكل الخدمات التى تقدمها المجالس المحلية ، فهى على دراية بمشكلات التعليم والصحة وارتفاع الأسعار وغيرها من الخدمات التى تتعامل معها المرأة بشكل عام ، ولذا فان وجود عدد كبير من النساء داخل المجالس المحلية سيساهم فى إحداث نتائج فارقة خاصة على مستوى تحسين نوعية الخدمات المقدمة والإصلاح المستمر فى منظومة الخدمات .

وبمقارنة تواجد المرأة فى المجالس المحلية 2008 والنسبة التى حصلت عليها المرأة وفق دستور 2014 نجد ما يلى:-

- أنه في انتخابات المجالس المحلية في عام 2008 حصلت المرأة على 2495 مقعداً من بين 6ألاف مرشحة على جميع المستويات ، على الرغم من أن عدد مقاعد مستويات الإدارة المحلية حوالي 53010 ، وبالتالي نسبة المرأة تقدر ب 4.7% فقط من إجمالي المقاعد ، وهذه النسبة التى حصلت عليها المرأة من مقاعد مستويات الإدارة المحلية تعد ضعيفة نسبيا.
- لقد حدث تطور في دستور 2014 ، حيث نصت المادة (180) من الدستور على " تنتخب كل وحدة محلية مجلساً بالاقتراع العام السري المباشر لمدة 4 سنوات ،على أن يتم تخصيص ربع عدد المقاعد للمرأة ، فضلاً عن 25% من المقاعد للشباب والشابات.(**دستور عام 2014)**

وبذلك فوجود هذا النص ووجود كوتا للمرأة في المجالس الشعبية المحلية ، يعد سابقة أولى في تاريخ المجالس الشعبية المحلية ،ويؤدي تواجد المرأة في المجالس الشعبية المحلية إلى تأهيل كوادر سياسية محلية ، وذلك لتعمل بفاعلية ووعي ناقد في شئون مجتمعاتها المحلية ، وأيضاً لكي تساهم في تحديد وتلبية الاحتياجات المجتمعية للمواطنين في الوحدات المحلية .(سمير

عبدالوهاب،2016، ص ص 27– 28) وأنه وفقاً لمؤشرات قياس الأثر للتمكين السياسي في استراتيجية التمكين 2030 القيمة الحالية لنسبة تمثيل المرأة في المجالس المحلية 25% والمستهدف في 2030 (35%) .

خامساً : المرأة في المناصب القيادية

لقد استطاعت المرأة المصرية أن تصل الى المراكز القيادية وتثبت كفاءتها ، وذلك بعد دعم وتشجيع من القيادة السياسية ، وأصدر السيد الرئيس عبدالفتاح السيسى القرار رقم 247 لسنة 2018 بتعيين الدكتورة رشا عياد راغب خليل مديراً تنفيذياً للأكاديمية الوطنية للتدريب وتأهيل الشباب ، مما يعد ذلك تحركاً كبيراً لكسر الحاجز لتولي المرأة مناصب في دوائر صنع القرار في مصر .

– تعيين نفين جامع رئيساً تنفيذياً لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ،لمدة عامين قابليين للتجديد (والان تتولى حقيبة وزارية)

– تعيين المستشارة رشيدة محمد فتح الله من قبل الرئيس في منصب رئيس هيئة النيابة الإدارية إلى جانب تعيين سيدات نائبات لرئيس هيئة قضايا الدولة .

– تعيين أول نائبة لمحافظ البنك المركزي .

– تعيين وكيلة لمحافظ البنك المركزي للرقابة والإشراف على البنوك وقطاع مكتب المحافظ .

– في 2018 شملت حركة المحافظين شغل 6 سيدات لمناصب ما بين (1) محافظ و(5) نواب محافظين بمحافظات (القليوبية , البحر الأحمر , الوادي الجديد , البحيرة , الجيزة) ، أما حركة المحافظين لعام 2019 فشهدت تعيين 7 نائبات بواقع 30% من نواب المحافظين الجدد.

– أول مرة يتم تعيين مستشارة للأمن القومي لرئيس الجمهورية في 2014 وتعيين مساعدة لوزير العدل في شئون الطفل والمرأة فى 2015 .

– تعيين رئيسة للمحكمة الاقتصادية في 2018 .

ومن خلال ذلك أصبحت نسبة القيادات النسائية في المناصب القيادية تصل إلى 7.1% وهي أعلى من المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا والتي تقدر ب 5.4% .

سادساً : المرأة والأحزاب السياسية :

تلعب الأحزاب السياسية دوراً مهماً في تأهيل وتدريب الكوادر النسائية لخوض الإنتخابات ولقد رفعت الأحزاب السياسية شعارات تؤكد أهمية دور المرأة في الحياة السياسية ، إلا أن هذه الشعارات لم تترجم في الممارسات الفعلية لتلك الأحزاب المصرية ،ورغم السعي المعلن عن

إدماج المرأة في كل الأنشطة الحزبية لم يبادر أي من هذه الأحزاب إلى السعي تجاه رفع المشاركة السياسية للمرأة.

وعلى الرغم من اهتمام السيد الرئيس عبدالفتاح السيسي بالمرأة ، إلا أن ذلك لم ينعكس بالإيجاب على المواقع القيادية للمرأة في الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة المصرية .

والجدول رقم (4) يوضح أعداد النساء في أعلى هيئة قيادية بالأحزاب بعد 2014

اسم الحزب	العدد	النسبة %
التجمع الوطني التقدمي	**عدد اللجنة المركزية (224) بينهم (30) إمرأة**	**13.3**
الإصلاح والتنمية	**عدد الهيئة العليا (52) بينهم (10) سيدات**	**25**
المصري الديمقراطي الإجتماعي	**عدد الهيئة القيادية (36) بينهم (9) سيدات**	**25**
التحالف الشعبي الإشتراكي	**عدد أعضاء المكتب السياسي (21) بينهم (3) سيدات**	**14.2**
مصر الحرية	**عدد الهيئة العليا (21) بينهم سيدتان**	**9.5**
الدستور	**عدد الهيئة القيادية (11) بينهم سيدتان**	**18.1**
المصريين الأحرار	**عدد أعضاء المكتب السياسي (9) بينهم سيدتان**	**22.2**
الوفد	**عدد الهيئة العليا (50) بينهم سيدتان**	**4**
تيار الكرامة	**عدد الهيئة القيادية (16) بينهم (3) سيدات**	**18.75**
المحافظين	**عدد الهيئة العليا (9) بينهم (3) سيدات**	**33.3**
العدل	**عدد المكتب السياسي (6) بينهم إمرأة واحدة**	**16.6**

المصدر : هويدا عدلى (محرر) ، مؤسسة فريدريش ايبرت ، 2017،ص 43

ويتضح من خلال هذا الجدول **ما يلي :**

– أن نسب تمثيل المرأة داخل الهيئات القيادية للأحزاب السياسية المصرية متفاوتة ويرجع ذلك إلى أن هناك بعض الأحزاب تنص لائحتها على تخصيص نسبة لتمثيل المرأة .

وتوجد بعض الاحزاب غير مفعل بها لجنة المرأة، وأن الاحزاب السياسية كل ما يهمها فى الفترة الأخيرة فى تواجد المرأة مرتبط فقط بالكوتا .

نتائج الدراسة

– لقد حصلت المرأة على العديد من الامتيازات غير المسبوقة وخصوصاً بعد إعلان عام 2017 عام للمرأة إلى جانب إطلاق استراتيجية تمكين المرأة 2030 والتي أعلنتها الأمم المتحدة كأول استراتيجية لتمكين المرأة منبثقة من استراتجية التنمية المستدامة 2030 .

– جاء تعديل المادة 102 من الدستور والتي كانت تنص على زيادة تمثيل المرأة في البرلمان لتصل إلى 25% ، لتحصل المرأة على نسبة كبيرة من مقاعد مجلس النواب وكانت النسبة 27% ، ويعد ذلك انتصاراً للمرأة المصرية .

– يرجع السبب الأساسي لزيادة تمكين المرأة في الفترة الأخيرة إلى اهتمام القيادة السياسية الداعمة والمساندة لقضايا المرأة ، وإلى ترجمة الإرادة السياسية للحقوق الدستورية للمرأة إلى قوانين واستراتيجيات وبرامج تنفيذية تقوم بها جهات حكومية وغير حكومية .

– يعد التوسع في تمثيل المرأة في الإدارة المحلية خطوة على طريق تمكين محلى فاعل للمرأة ويكون لدى المرأة السلطات المحلية فى عملية صنع القرار المحلي .

– وجود سيدات ناجحات في المناصب القيادية يشجع المزيد من الفتيات والسيدات على العمل.

–على الرغم مما وصلت إليه المرأة من مكاسب لتمكينها سياسياً إلا أن هناك بعض المعوقات وهي أن الأحزاب السياسية تضع المرأة على أجندتها السياسية ولكن ليس لها دور فاعل وخصوصا أن الاحزاب السياسية لابد أن يكون لها آليات لتمكين المرأة وبناء وعيها السياسى.

توصيات :

لزيادة التمكين السياسي للمرأة يمكن اتباع **ما يلي** :

– لا بد من تضافر الجهود ووجود تنسيق بين المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية التي تهتم بشئون المرأة ، وذلك فيما يتعلق برسم السياسات والخطط التنموية التي تهدف إلى رفع مستوى تمكين المرأة سياسياً .

– الاستعانة بوسائل الإعلام المختلفة وذلك لتغيير الصورة النمطية للمرأة ،وتسليط الضوء على النساء كمواطنات فاعلات ، صاحبات رؤية وتفكير قادرات على تحقيق إنجازات في جميع المجالات.

– تدريب العضوات على مهارات التواصل وبناء الفريق وكذلك توفير الدعم اللازم لهن من أجل المشاركة الفعالة في النقاشات البرلمانية .

– تدعيم دور المرأة داخل البرلمان وذلك من خلال تشجيع العضوات على المشاركة في الهيكل الإداري للمجلس والمنافسة على رئاسة اللجان وكذلك رئاسة المجلس ووكالاته.

- نشر الوعي حول أهمية مشاركة المرأة في مواقع إتخاذ القرار .
- الاهتمام بنشر ثقافة الديمقراطية وعدم التمييز والحق في الاختلاف والتعددية وقبول الآخر .
- يتم عمل برامج متخصصة لرفع مهارات المرشحات وكسب الثقة فى قدراتهن.
- الأحزاب السياسية المصرية يكون لها دور في تشجيع المرأة على المشاركة السياسية وتأهيلها للقيام بدور قيادي في الحياه السياسية ، ويكون ذلك من خلال :

* تدريب الأحزاب لكوادرها من النساء والرجال ، والاهتمام بتوضيح العلاقة بين تنفيذ السياسات التى يقترحها الحزب وتأثيرها على كوادرها من النساء، حتى يتضح للناخبات الخطوط العريضة لاختيار مرشح أو مرشحة حزب معين.
* التعاون مع المؤسسات الإعلامية للتعريف بالمرشحات .
* إنشاء صناديق دعم مادى للمرشحات داخل الاحزاب السياسية، ومن خلال المؤسسات الداعمة للمرأة .

المراجع باللغة العربية

المصادر الأولية

الوثائق

1- دستور عام 2014.

المصادر الثانوية

أولاً: الكتب

1- الطويل ، أماني(2010) ،**المرأة في المناصب القيادية : حالة المرأة في مصر : دراسة في مستويات التمثيل بالمناصب القيادية**، القاهرة :مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام.

2- أبوزيد ، عبدالمعطي و غادة حلمي أحمد (2020)،**المرأة المصرية 2014- 2019** ،القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات .

3- رجائي ، أسماء محمد وأخرون (2018) ،**التمكين الساسي للمرأة العربية في مصر وتونس**، القاهرة : المركز الديمقراطي العربي .

4- **صندوق الأمم المتحدة الإئتماني للمرأة الإقليمي للدول العربية** (2004)،" تقدم المرأة العربية " القاهرة: مركز دراسات واستشارات الادارة العامة .

5- عبدربه ، أحمد محمد (2003)، "الإصلاح السياسي في الخطاب السياسي الرسمي"،د.عمرو حمزاوي (محرر)، **بين الشعار والحقيقة- خطابات وبرامج الإصلاح في عالم متغير** ،القاهرة : مركز دراسات الدول النامية .

6- عبدالرازق ، كريم (2011)، "مفهوم الديمقراطية"، فى : عبدالمنعم رشاد (محرر) ، دليل الديمقراطية ، القاهرة , مكتبة الشروق الدولية .

7- عبدالباقي ، عيسي (2017)،**الصحافة والإصلاح السياسي :دراسة فى تحليل الخطاب** ،القاهرة :دار العلوم للنشر والتوزيع ,الطبعة الثانية .

8- فتحى ، شادية(2006) "محددات الإصلاح السياسى فى الدول العربية" ،مصطفي كامل (محرر) **الإصلاح السياسي فى الوطن العربى** ،القاهرة: مركز دراسات والبحوث الدول النامية.

9- محمد ، أبوالقاسم الحسن بن(ب.د) ، **المفردات في غريب القرأن**،محمد سيد كيلاني (محرر) ،بيروت: دار المعرفة.

10- معجم اللغة العربية (2004)،**المعجم الوسيط** ،القاهرة : مكتبة الشروق الدولية .

ثانيا : الدوريات

1- أبو عامود ، محمد سعد (2009)، "التحول الديمقراطى وأشكالياته في البلدان العربية "، الديمقراطية , العدد 33 .

2- أحمد ، فاروق أحمد (2010)، "التمكين السياسي للمرأة : دراسة ميدانية "،**مجلة كلية الأداب بقنا** ،العدد 30.
3- القاضى ، عادل تركى (2015)، "الإحتياجات الشعبية والإصلاح السياسي في الأردن 2014/2011" ، **مجلة المنارة** ، العدد5 .
4- الخزاعلة ، يوسف (2015) ،"الإصلاح السياسى وإدارة التغيير والسياسة فى الأردن 2010-2013،المنارة،العدد 3.
5- العزباوى ، يسرى (2009)،"حول مفهوم الإصلاح"،**الديمقراطية**، العدد33 .
6- العشرى ، مشيرة محمد حسن (2016)، "الأحزاب السياسية وأزمات التحول الديمقراطى بعد ثورة (25 , 30) دراسة تحليلية لمضمون بعض البرامج الحزبية "، **حوليات كلية الاداب** ،المجلد 44 ، العدد 4 .
7- جميل ، نيبال عز الدين ومحمود صافي محمود (2020)، " التمكين السياسي للمرأة المصرية في ضوء تقليدها المناصب الحكومية العليا – 2020- 2005 " ،**مجلة السياسة و الإقتصاد** ،العدد 5.
8- سيد ، نجوي فيصل (2014)،" إستخدام المناقشة الجماعية في التمكين السياسي لشباب الفلاحين "،**مجلة دراسات في الخدمة الإجتماعية** ، العدد 37، مجلد 9 .
9- عبدالوهاب ، سمير(2016) ،" دور الإدارة المحلية في التنمية المحلية المستدامة في ضوء الخبرات الدولية " ،**أحوال مصرية** , العدد 61 .
10- علوان ، محمد يوسف (2013) ،" التمييز المحظور في القانون الدولي " ، **مجلة سياسات عربية** ،العدد 7 .
11- غزال ، فوزي خليل (2004)،" الدستور كمدخل للإصلاح " ،**الديمقراطية** ،العدد 13 .
12- قحطاني ، إيمان (2016) ،" إتجاهات الاكاديميات السعوديات نحو قضية تمكين المرأة "، **مجلة كلية الخدمة الإجتماعية للدراسات و البحوث الاجتماعية**،العدد الثانى.
13- مشملاوي ، حنان عطا و نهيل إسماعيل سقف الحيط (2019)،" محددات تمكين المرأة في الدول العربية "، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية** ، المجلد 46، العدد 1 .
14- منصور، رحو و مرتضي مصطفي (2019)،" قراءة سوسيولوجية حول مسألة المشاركة السياسية : المجتمع الجزائري نموذجاً "، **مجلة الموروث** ، المجلد 7، العدد 1 .
15- يوسف ، أروزال(2016) ،" التمكين السياسي للمرأة من الإصلاحات الساسية قراءه في مؤشرات التطور ودلالات الممارسة" ،**مجلة أبحاث** ،العدد الأول .

ثالثا: الرسائل العلمية

1- سمير ، باهى(2018) ، **الإصلاح السياسى فى الدول المقاربية بين المحددات الداخلية والضغوط الدولية :دراسة لنموذجى تونس وليبيا** ، رسالة دكتوراه ،جامعة باتنة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية .

رابعا : المؤتمرات العلمية واتقارير

1- أحمد ، غادة محمد (2017)،" المواطنة النشطة و تمكين المرأة "،**المؤتمر السنوي لكلية الأداب : المرأة و صناعة المستقبل.**

2- **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام (2002)**،"خلق فرص للأجيال القادمه : برنامج الأمم المتحدة الائتماني والصندوق العربي الانمائى الاقتصادى والاجتماعى .
3 – وثيقة الأسكندرية (2004)،مؤتمر قضايا الإصلاح العربي ,الرؤية والتنفيذ .

قائمة المراجع باللغة الاجنبية

A: Books

1- Asked sandstorm , Pamela Paxton and others(2017) **, women's political Empowerment : A new global index; 1900-2012** , Article in world development.

2- Bernda, Dubois and Miley, Karla Krogsrud(2007) , **social work: An empowering ,profession** Newyork,Divid.

3- Geroge Sorenson(1933) **, Democracy and Democratization** , Boulide : west view press.

4- joakim Ekman, Evik Aman(2012) **,political Participation and Engagement : towards anew typology** , Instiute for research in social communication , slovatk Academy of sciences .

5- **Longman Dictionary of contemporary English(**1995) , Longman publicatio .

6- **Oxford dictionary(**2008) , new yourk: Oxford university press ,Forth edition.

7- **OXFORD University Press(**2006) , New York , Second Edition.

8- **The conise Oxford Dictionary Of Current English (**1992) , Oxford,Clouren Dan press.

8- **The Encyclobedia Britanic(**2002) ,Helicon publishing LTD.

B: Periodicals

1- Anderson , Stephen , others(2004), " Empowerment and social work advection and practice **", journal of social development: Africa**.

2- Gerardol.munck(2016), "what is democracy ? are conceptualization of the equality of democracy", **Democratization**,vol 23, No1.

3- jaideep sheoran(2016) ," Aspects of women empowerment A brief over view " **, , international research journal management science** , **technology** , folder 7, No.4.

4- Staffan I , Lindberg , " women's Empowerment and Democratization: the effect of electoral system(2004) , participation and experience in Africa", **studies in competitive international development**,vol 39,no.1.

C: Sites of Internet

1- Women in power summary reports USAIP (2016) , in : WWW.usaid.gov.

2-**WWW.unescwa.org.**

3-**WWW.equalrightstrust.org.**

4- **WWW.sis.gov.eg.**